دور البرلمان العراقي في قضايا التعليم العالي (1926- 1929): دراسة تاريخية

The Role of the Iraqi Parliament in Higher Education Issues (1926-1929): A Historical Study

م. م. أسيل نجم محمد: المديرية العامة لتربية ذي قار، جمهورية العراق.

Aseel Najm Muhammad: General Directorate of Education in Dhi Qar, Iraq.

Email: art21hsms4@utq.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025-01-05 تاريخ القبول: 2025-02-15 تاريخ النشر 2025-04-01

الملخص:

يشير الإطار الزمني لموضوع البحث 1926 – 1929 إلى بدايات التجربة البرلمانية التي عاشها أبناء العراق، والتي تزامنت مع بزوغ أول جامعة عراقية التي شرع الملك فيصل الأول إلى وضع حجر أساسها في عام 1924، وتعد أول صرح علمي في تاريخ العراق، فالهدف من هذا البحث هو الوقوف على دور المجلس النيابي من التعليم العالي آنذاك، ومعرفة إن كان دوره ملبياً لأماني وتطلعات الشعب ومحققاً لآماله، فضلا عن دوره في تقويم عمل المؤسسات التعليمية وتحقيق الإصلاحات المنشودة.

الكلمات المفتاحية: البرلمان، دور، التعليم العالي، العراق.

Abstract:

The time frame of the research topic, 1926 – 1929, marks to the beginnings of the parliamentary experience in Iraq, which coincided with the establishment of the first Iraqi university. King Faisal I laid the foundation stone for this institution in 1924, and it is regarded as the first scientific edifice in Iraq's history. This research aims to examine the role of the Parliament in higher education during that period, and to determine whether it met the aspirations and expectations of the Iraqi people. It also explores the Parliament's role in evaluating the performance of educational institutions and implementing the desired reforms.

Keywords: Parliament, Higher Education, Iraq.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

تعتبر الفترة ما بين عامي 1926 و1929 مرحلة فارقة في تاريخ العراق الحديث، حيث شهدت بداية التجربة البرلمانية العراقية التي تزامنت مع أولى خطوات البلاد نحو بناء مؤسساتها الحديثة. تلك الفترة كانت حاسمة في تشكيل معالم الدولة العراقية المستقلة، على صعيدي السياسة والتعليم على حد سواء. ففي هذه الحقبة، تأسس أول مجلس نيابي عراقي، وتوجت هذه التجربة بإنشاء أول جامعة عراقية في عام 1924، وهي نقطة تحول في تطور النظام التعليمي في العراق.

إزاء هذه التحولات الكبرى، تبرز أهمية الدور الذي لعبه المجلس النيابي في دعم التعليم العالي، وفي وضع أسس الإصلاحات التعليمية التي كانت ضرورية لتلبية احتياجات المجتمع العراقي المتنامية. إن دراسة تأثير المجلس النيابي في هذا المجال تعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم كيف تعاملت الحكومة العراقية الجديدة مع التحديات التعليمية في فترة ما بعد الاستقلال، وكيف ساهمت السياسات البرلمانية في إحداث التغيير في هذا القطاع الحيوي.

إشكالية البحث:

يدرس هذا البحث دور المجلس النيابي في دعم التعليم العالي خلال تلك الحقبة الزمنية، والتعرف على مدى تأثيره في تطوير المؤسسات التعليمية وتنفيذ الإصلاحات التي كانت مطلوبة آنذاك. إذ كان السؤال الأهم في هذه الدراسة هو:

- هل كان المجلس النيابي بمختلف مكوناته قادراً على تلبية تطلعات الشعب العراقي في مجال التعليم، سواء من حيث جودة التعليم أو في توسيع فرصه؟
- هل كان للمجلس دور فعّال في تقويم المؤسسات التعليمية وتحقيق الإصلاحات المنشودة لتلبية احتياجات المجتمع المتنامية؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية وصفية تاريخية لدراسة دور المجلس النيابي في تعزيز التعليم العالي خلال الفترة من 1926 إلى 1929، من خلال جمع وتحليل ومراجعة المحاضر البرلمانية والتقارير الحكومية. كما سيتم دراسة الأحداث السياسية والاجتماعية التي أثرت على التعليم، كما سيتضمن البحث دور وفعالية المجلس النيابي في تلبية تطلعات الشعب العراقي في مجال التعليم العالي وتحقيق الإصلاحات المنشودة. ويعتمد البحث على مصادر أولية وثانوية لضمان دقة التحليل والشمولية.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة في تسليط الضوء على دور المجلس النيابي العراقي في دعم وتطوير التعليم العالي خلال فترة حساسة من تاريخ العراق، وهي الفترة ما بين 1926 و1929، والتي تزامنت مع بداية التجربة البرلمانية في البلاد. تبرز أهمية هذا البحث في عدة جوانب، أولها إلقاء الضوء على التجربة البرلمانية العراقية، حيث يعتبر البحث خطوة مهمة لفهم كيفية تأثير أول تجربة برلمانية في العراق على أحد أبرز القطاعات التنموية، وهو التعليم. يعكس دور المجلس النيابي في تلك الفترة العلاقة بين السياسة والتعليم، ويعزز فهمنا لكيفية تأثير البرلمان في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

علاوة على ذلك، يقدم البحث إضافة نوعية للمكتبة التاريخية والأكاديمية من خلال تناول فترة زمنية محورية في تاريخ العراق الحديث، حيث يساهم في توثيق وتحليل دور المؤسسات السياسية في إحداث الإصلاحات التعليمية، مما يساعد الباحثين والمهتمين بتاريخ العراق الحديث في دراساتهم المستقبلية. وأخيرًا، يكشف البحث عن مدى توافق السياسات البرلمانية مع تطلعات الشعب العراقي في تلك الحقبة، مما يعزز فهمنا للمسار الذي اتبعه العراق في بداية تشكيل مؤسسات الدولة الحديثة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المجلس النيابي العراقي في تطوير التعليم العالي خلال الفترة من 1926 إلى 1929، والتي تزامنت مع بداية التجربة البرلمانية في العراق. يسعى البحث إلى بيان تأثير المجلس النيابي في دعم وتطوير التعليم العالي، مع التركيز على القوانين والسياسات التي تم اتخاذها والتي أثرت بشكل مباشر على هذا القطاع. كما يهدف إلى دراسة العلاقة بين البرلمان والتعليم، من خلال توضيح كيفية مساهمة المجلس النيابي في تعزيز النظام التعليمي وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة في هذا المجال.

أولاً: النشأة الأولى للحياة النيابية في العراق:

إن البذرة الأولى للتجربة النيابية في العراق تعود جذورها إلى أواخر العهد العثماني حينما بدأ العراقيون وللمرة الأولى بممارسة هذه التجربة تزامناً مع عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) [1]، نتيجة لما قام به الإصلاحيون والدول الخارجية من ضغوطات لإصدار الدستور عام

[2] عبد الحميد الثاني ولد في سنة 1842 وهو السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية، تولى الحكم عام 1876، عرف بـ(أولو خاقان) أي الملك العظيم، أبعد عن العرش عام 1909 بتهمة الرجعية، توفي عام 1918، وللمزيد ينظر: علي، أورخان محمد (1986): السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، الكويت: دار الوثائق للنشر.

1876[1]، وتم ترشيح ستة نواب من ولاية (بغداد، البصرة، الموصل) كأعضاء في مجلس مبعوثان[2] وتسنى لهم المشاركة في دورتي مجلس النواب العثماني الذي علقت جلساته بعد هزيمة العثمانيين أمام الروس، فاستغل السلطان عبد الحميد الثاني ذلك، وعطل العمل بالدستور، وأوقف عمل مجلس النواب العثماني[3].

إلا أن قادة جمعية الاتحاد والترقي قاموا بالضغط على السلطان عبد الحميد لإعادة انتخابات مجلس المبعوثان الذي علقت جلساته إلى إشعار آخر [4]، فأجريت الانتخابات ورشح فيها بقية الأديان والطوائف إلا أن تدخل الاتحاديين في الانتخابات ساعد على فوز مرشحيهم[5].

قد شهد العراق عام 1912 صراعًا حزبيًّا بين مرشحي جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف [6] ورجحت كفة الانتخابات لصالح الاتحاديين بالحصول على أكثرية المقاعد النيابية، لكن سرعان ما حل البرلمان بسبب المعارضة الشديدة التي واجهها[7].

كما أعيد إجراء الانتخابات من جديد في أواخر عام 1913 وبداية عام 1914، وانفردت جمعية الاتحاد والترقي باعتبارها الحزب الوحيد المشارك في الانتخابات وحصلت على أكثرية المقاعد، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 أنهت السيطرة العثمانية على العراق[8].

ومن خلال ما تم ذكره سالفاً، يتبين لنا أن الحياة النيابية في العراق كانت بدايتها في أواخر العهد العثماني الأخير، ولم يكن حكم السلاطين العثمانيين لولاياتهم ومن ضمنها العراق حكماً ديمقراطياً، وإنما نتيجة لما واجهوه من ضغوطات الدول الخارجية، وأرغم الإصلاحيون من قادة جمعية الاتحاد والترقي على إجراء تغيير في سياستهم المتبعة بإعلانهم الدستور، ولم تخلو هذه المدة الوجيزة

---

[2] عبد القادر، عصمت برهان الدين (2006): دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908 – 1914، بيروت: الدار العربية، ص57.

[3] أحمد، إبراهيم خليل (2005): تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516 – 1916، الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ص177–180.

[4] الرهيمي، علاء حسين (2007): المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول: دراسة تحليلية، بغداد: بيت الحكمة، ص38.

[5] العدول، جاسم محمد (1992): الموصل في العهد الحميدي، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل، ج4، ص104.

[6] ناجي، زيد عدنان (2015): أقليات العراق في العهد الملكي: دراسة في الدور السياسي والبرلماني، لبنان، ص60.

[7] النجار، جميل موسى (2001): الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ص82.

[8] النصيري، عبد الرزاق (1990): أحمد دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908–1932، كلية الآداب، جامعة بغداد: رسالة دكتوراه غير منشورة، ص135.

[9] ناجي، زيد عدنان، مصدر سابق، ص64.

من الحياة النيابية من بعض السلبيات التي كانت سبباً في فشل هذه التجربة التي كانت البذرة الأولى للعمل البرلماني في العراق، لتنتهي هذهِ المرحلة المهمة في تاريخ العراق السياسي والدستوري بعد الهزيمة التي حظيت بها الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى التي مكنت بريطانيا من احتلال العراق وفرضها الانتداب بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو عام 1920م[1]، إلا أن الشعب العراقي بكل أطيافه كان رافضاً لسياسة بريطانيا الاستعمارية وفرضها الانتداب، مما كان سبباً لاندلاع ثورة العشرين التي شارك فيها أبناء العراق من شماله إلى جنوبه للذود عن بلادهم من القوى الاستعمارية الطامعة[2]، وكان من أهم نتائج ثورة العشرين هو تغير بريطانيا لسياستها في العراق [3]، ودعت إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة لحين اختيار ملك عربي يتولى حكم البلاد، وتعهدت على أن تجري انتخابات لتشكيل مجلس عراقي أطلق عليه (المجلس التأسيسي)[4].

وفي 25 من تشرين الأول 1920 شكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي أوكلت إليها مهمة حكم العراق برئاسة عبد الرحمن النقيب الكيلاني، نقيب أشراف بغداد [5]، وفي 11 تموز 1921 دعا السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء إلى اجتماع المجلس وقرر بالإجماع المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وأن تكون حكومته دستورية ديمقراطية مقيدة بقانون [6]، على أن يتعهد بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي العراقي الذي سيضع أسس الدولة الجديدة، من خلال وضع دستور (القانون الأساسي) للبلاد[7].

لكن ما شهده العراق من اضطراب سياسي نتيجة سيطرة بريطانيا وفرضها هيمنتها على مقدرات البلاد، حينما صرحت في حزيران 1920 بأنها ستعقد معاهدة مع الحكومة العراقية تكون بديلة عن الانتداب، مما كان له أثر كبير في تعقد الموقف، فشهد العراق مظاهرات كبيرة مطالبة برفض الانتداب البريطاني بشكل تام[8]، إلا أن بريطانيا كانت راغبة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي لتضع نظامًا برلمانيًّا دستوريًّا للعراق لغرض تصديق معاهدة عام 1922؛ ونتيجة لضغط الجانب البريطاني على الحكومة العراقية، صدرت إرادة ملكية في تشرين الأول 1922 لبدء انتخابات المجلس التأسيسي، إلا أنها سرعان ما توقفت بسبب مقاطعتها من قبل أبناء الشعب العراقي لصدور الفتاوى الدينية التي

---

[2] جميل، حسين (1987): العراق شهادة سياسية 1908– 1930، لندن: دار اللام، ص91.

[3] الحسني، عبد الرزاق (1956): الثورة العراقية الكبرى، قم: مطبعة سرور.

[4] صحيفة العراق، العدد 124، 26 تشرين الأول 1920.

[5] الأدهمي، محمد مظفر (1999): الملك فيصل الأول: دراسة وثائقية في حياته السياسية، بغداد.

[6] جميل، حسين، المصدر السابق، ص94.

[7] الحسني، عبد الرزاق (1935): العراق في دوري الاحتلال والانتداب، صيدا: مطبعة العرفان، ج1، ص209.

[8] الحسني، عبد الرزاق (1988): تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط7، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص45.

[9] ناجي، زيد عدنان، المصدر السابق، ص59.

تحرم المشاركة بالانتخابات؛ لأن بريطانيا كانت تسعى لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء أكثرية مؤيدة ومساندة لسياستها وأهدافها في المجلس، لهذا عمت المقاطعة كل مدن العراق[1]، إلا أن بريطانيا حاولت امتصاص الغضب الشعبي، وكسب الشارع العراقي والمعارضة، وتهدئة الأوضاع، بإصدارها بروتوكول ملحقاً في 30 نيسان 1923 ينص على تقليص مدة المعاهدة من 20 سنة إلى 4 سنوات، كما قامت بإطلاق الحريات العامة، بإعادة المبعدين السياسيين[2]، وعليه باشرت الحكومة العراقية بإجراء الانتخابات في 12 تموز 1923م[3].

وفي 27 آذار 1924 تم افتتاح المجلس التأسيسي، وقد كان لهذا الحدث أهمية كبيرة في تاريخ العراق السياسي، الذي حددت مهامه بتصديق المعاهدة العراقية البريطانية، وإقرار الدستور (القانون الأساسي) وسن قانون انتخابات مجلس النواب[4].

ويتضح لنا مما تقدم أن الحياة النيابية التي شهدها العراق في العهد الملكي تعد تجربة دستورية جديدة عاشها العراق بالرغم مما كان يعانيهِ من تخلف وتدهور في مختلف مجالات الحياة، كما نرى تدخلا واضحا وصريحا للإدارة البريطانية في شؤون العراق الداخلية والخارجية منها، مما كانت سبباً في ضعف هذه التجربة النيابية.

ثانياً: موقف البرلمان العراقي من جامعة آل البيت (1926 – 1929):

لم يكن وضع الدراسة في جامعة آل البيت [5] خافياً على المسؤولين والصحف وحتى أعضاء مجلس النواب والأعيان، ففي أثناء الجلسة التي عقدها المجلس النيابي العراقي يوم 2 حزيران 1926 عرضت ميزانية وزارة الأوقاف لسنة 1926 بتخمينات (1،956،585) روبية، فانتقدها عدد من النواب بسبب الأموال الطائلة التي تصرف على جامعة آل البيت، حيث تكلم النائب رشيد عالي

---

[2] العمر، فاروق صالح (1977): المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، بغداد: دار الحرية للطباعة، ص89.

[3] أبو طبيخ، جميل محسن (2001): مذكرات محسن أبو طبيخ 1910 – 1960، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ص240.

[4] البصير، محمد مهدي (1989): تاريخ القضية العراقية، لندن: دار اللام، ص483.

[5] للمزيد حول ظروف انعقاد المجلس التأسيسي، ينظر: الأدهمي، محمد مظفر (1989): المجلس التأسيسي العراقي، ج1، بغداد.

[6] شرع الملك فيصل الأول في سنة 1922 بتأسيس جامعة آل البيت، وتم افتتاحها في سنة 1924، واختير فهمي المدرس أمين عام لها، وجاء بمنهاجها بأن مهمتها الأولى تخريج رجال دين مجهزين بالعلوم الحديثة، وقد ضمت 6 شعب (الدين والطب والهندسة والحقوق والآداب والفنون)، وتم افتتاح الشعبة الدينية فقط لضيق الميزانية وقد حددت مدة الدراسة فيها لثلاثة أعوام، للمزيد ينظر: المدرس، فهمي (1930): بيان موجز عن جامعة آل البيت والشعبة الدينية العالية، بغداد: مطبعة الآداب.

الكيلاني عن الجامعة قائلاً: **"كيف يجوز ن يكون في هذه الجامعة (أحد عشر أستاذاً) وطلابها (أربعون طالباً) فقط، وأن مجموع ما يصرف على الجامعة (70،000) روبية، وأن تكلفة كل طالب (2000 روبية سنوياً)، وهو ما يكلف الحكومة"**[1]، إلا أن وزير الأوقاف حمدي الباجة جي أجابه بأن الجامعة ستصلح وستتقدم، وبين أنه لا يمكن أن تكون هناك جامعة راقية في أيام قليلة ومحدودة[2]، كما أشار أعضاء مجلس الأعيان في جلسة 7 حزيران 1926 إلى أن ما يصرف على كل طالب في جامعة آل البيت بـ (2000 روبية) وهذا لا يوجد في العالم، وطالبوا وزارة الأوقاف بإصلاح هذه الجامعة[3]، فأوضح وزير الأوقاف حمدي الباجة جي بأن الجامعة مملوءة بالنواقص وهذا لا يدعوا إلى اليأس، بل يجب أن تتقدم إلى الأمام وسوف تمر الأيام وتأتي الجامعة بالنتائج المطلوبة[4]، وعندما جاء عام 1927، عرضت ميزانية هذا العام التي تقدر بـ (1،851،800روبية) للسنة المالية من الأول من نيسان 1927 ولغاية 31 آذار 1928 خلال جلسة مجلس النواب المنعقد في الثاني من حزيران 1927، وقد انتقدها عدد من النواب وكان في مقدمتهم النائب أحمد الشيخ داود، الذي وجه انتقاداً للأوقاف بسبب سوء عملها وإدارتها للمساجد والمدارس الدينية، وبين أنَّ الأموال التي تصرف ويصادق عليها من قبل مجلس النواب لميزانية الأوقاف دون أن يكون هناك أي تغير أو تطور في مدارسها، إلا بشكل قليل جداً، وبين أن **"الجامعة وما أدراك ما الجامعة، هذه العقدة التي لا يمكن حلها"** وأن الأموال التي تصرف عليها كبيرة وتقدر بـ (80000 روبية) وهي في واقعها كما قال: **"لا تساوي 8 روبيات"**، موضحاً سبب ذلك بأن خريجي الجامعة ليس لهم مخرج في التعيين مستندا إلى نظام أو قانون يمكن الاستفادة منه، فتعد هذه الأموال التي تصرف كرواتب، وفي أمور أخرى لا تستحقها الجامعة، وعلى أشخاص لا يستحقون تلك المبالغ، وأن ما صرف على الجامعة ما يقارب (مليون روبية وسبعة لكات[5]) لبنائها وما صرف عليها في كل سنة (75 ألف روبية) يجب أن يصرف لفائدة البلاد؛ لأن خريجي الجامعة لم تستقبلهم وزارة العدلية وتعينهم لديها كقضاة، وإن

---

[2] نقلا عن: الهلالي، عبد الرزاق (2007): تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، بغداد: دار شؤون الثقافة آفاق عربية، ص296.

[3] م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة1925، الجلسة (49)، في 2 حزيران 1926، ص17.14؛ ملحق بالوقائع العراقية، العدد 461 في آب 1926.

[4] م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الأول 1926، الجلسة 45، 7 حزيران 1926، ص244.

[5] المصدر نفسة، ص247.

[1] الك: يعادل مئة ألف روبية، يراجع: العزاوي، عباس (1958): تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، بغداد، ص40.

وزارة المعارف لا تعترف بها كمدرسة عالية، لهذا اقترح النائب أحمد الشيخ داود إلغاء الجامعة أو إصلاحها بما يعود بالنفع للبلاد[1].

رداً على تصريح أحمد الشيخ داود، أجاب رئيس الوزراء جعفر العسكري مبيناً أنَّ حكومته عند استلامها زمام الأمور نظرت في أمر الجامعة نتيجة الضجة الكبيرة التي قامت حولها الجامعة والمدارس الوقفية؛ لذا شكلت حكومته لجانا اختصاصية لتنظيم وضع الجامعة وللحصول على الفائدة المرجوة من صرف هذه الموال العظيمة من قبل الأوقاف على هذه المؤسسات[2]، فأصدرت الحكومة نظاما جديدا للكلية الدينية العالية رقم (11) لسنة 1927 في 22 حزيران من العام نفسه بعد صدور الإرادة الملكية الذي تألف من (ثلاثين مادة)[3]، وجعل هذا النظام الجامعة كلية دينية عالية، تدرس فيها العلوم الدينية العالية، كالتفسير، والحديث، والفقه، والمعاملات، وأصول الفقه الحنفي، وأصول الفقه الجعفري، وعلم النفس، وعلم ما وراء الطبيعة، وتاريخ تمدن الإسلام، وآداب اللغة العربية، وأحكام الأوقاف والفرائض، وتفسير القرآن، والوصايا، والمناكحات[4]، كما أكد وجوب أن تكون سنوات الدراسة في الجامعة (3 سنوات)، وأن يتم توظيف خريجيها في وظائف إدارية أو دينية في وزارة الأوقاف أو في وزارة المعارف لتدريس اللغة و الدين وكذلك الوعظ والإرشاد والوظائف الشرعية في الوزارة العدلية[5]، وأما وزير الأوقاف أمين باش أعيان، فقد بين بأن المدارس الدينية تعد مخرجاً لجامعة آل البيت، لهذا فسيتم إصلاحها وأما منافع الجامعة فهي ليست كما قال النائب أحمد الشيخ داود بأنها "**لا تساوي 8 روبيات**"، بل إنها تساوي أكثر حتى ولو صرف عليها ثمانية ملايين روبية فلا يجب إلغاؤها بل إصلاح حال الجامعة، وأن تعطي رواتب لمدرسيها حتى تصبح جامعة بمعنى الكلمة، وأنها لم تخرج موظفين للأوقاف فحسب، وإنما تخرج وعاظا ومرشدين وخطباء لإحياء الدين، كذلك لا بأس أن يجلب للكلية الدينية مدرسين أجانب أي من البلدان الأخرى لكي يدرسوا طلاب الجامعة علوم الدين[6].

---

[2] م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1337؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927.

[3] م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1337؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927، ص1339.

[4] د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 2029/ 311، جامعة آل البيت ومدارس الأوقاف، و26، ص39؛ و27، ص40.

[5] الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1927، ص50.

[6] د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2029، جامعة آل البيت ومدارس الأوقاف، و19، ص29.

[7] م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1231؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927.

وفي الحادي عشر من تموز 1928 نشرت صحيفة العراق بن المجلس النيابي سوف يشرع في مناقشة الميزانية العامة مُبتدئاً بميزانية وزارة الأوقاف، وأشارت الصحيفة بأنها تأمل من وزارة الأوقاف خلال هذا العام أن تجري إصلاحاً واسعاً في مجال التربية والتعليم، أي إصلاح مدارسها الوقفية وبخاصة جامعة آل البيت التي تعاني من قلة المخصصات المالية والشحة في الأموال [1].

وقد طرح وزير الأوقاف أحمد الشيخ داود ميزانية الأوقاف لعام 1928 على المجلس النيابي بتخمينات قدرت بـ (1،843،400 روبية)[2]، وكان في طلائع الهجوم على وزير الأوقاف النائب السيد عبد المهدي المنتفكي حينما قال بأن "**حسن طالع البلاد أن يكون فيها مؤسسة كالأوقاف هي ذات منافع مثمرة ويمكن استغلالها والاستفادة منها لخير البلاد كإنشاء المعاهد العلمية والتهذيبية**" إلا أنها لاتزال في حالة جمود ولم تأتِ بأي ثمرة، وأنها تسير بأمورها الإدارية بلا منهج معين، وأن مدارسها بلا مسميات، وأنه يأمل أن يكون في عهد وزيرها أحمد الشيخ داود ما يحقق إصلاحها بشكل يدخل إليها العلم الصحيح النافع بدلا أن تصرف الأموال الطائلة على مدارس ومعاهد لا يمكن أن تسمى مدارس أو معاهد[3]، أما النائب محمود صبحي الدفتري فإنه أظهر استغرابه لموقف وزير الأوقاف حين كان نائباً، حيث قال في "**الجامعة وما أدراك ما الجامعة بأن يصرف عليها 80000 ألف روبية وهي لا تسوى 8 روبيات**"، وهو الآن فقد جاء بميزانية جديدة للجامعة، مع العلم لاتزال كما هي ولم يلاحظ عليها أي تغير، وقد سأل النائب محمود صبحي الدفتري وزير الأوقاف أحمد الشيخ داود ماذا تساوي اليوم هذه الجامعة؟، بينما أوضح وزير الأوقاف موقفه من الجامعة بأنه لايزال منتقداً لها، وأوضح أن المراسلات مستمرة من أجل إصلاحها، وأن الجامعة مؤسسة موجودة لا يمكن إغلاقها أو تعطيلها، لكنها تحتاج إلى الإصلاح وأنه يسعى إلى تحقيقه[4].

كما تعرضت أيضاً ميزانية الأوقاف لعام 1928 إلى انتقاد شديد من قبل أعضاء مجلس الأعيان، ففي الجلسة المنعقدة في 23 تموز 1928 أشار العيّن مولود مخلص بأن وزير الأوقاف لم يأتِ بميزانية فيها أي تحسن إداري سوى زيادة في رواتب الموظفين وبنسبة 20% عما كان في السنوات السابقة، أما من الوجهة العلمية فلم يكن أي اهتمام بالمدراس، وأن طبقة العلم الدينية معدومة، وأن المدرسين يتقاضون مخصصاتهم دون أن يقوموا بالتدريس وما هي إلا "**مؤسسة طائفية إسلامية**"، وقد أجاب وزير الأوقاف رداً على العيّن مولود مخلص بأنه منذ استلامه الوزارة يسعى إلى إصلاحها لكن هذا الإصلاح يحتاج إلى "**درسا طويلا وخبرة واسعة**"، وقد عزم العمل، لكن بعد الدرس لاحظ أن العمل الصحيح لا يبنى إلا على دراسة الموضوع من جميع جوانبه وبشكل مكثف، كما أوضح

[2] جريدة العراق، العدد 2502، 11 تموز 1928.
[3] م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 16، 11 تموز 1928.
[4] جريدة العراق، العدد 2504، 13 تموز 1928.
[5] جريدة العراق، العدد 2504، 13 تموز 1928.

أيضاً أنّ ما جاء في المادة (122) من القانون الأساسي، أنَّ وزارة الأوقاف هي دائرة من الدوائر الحكومية الرسمية وتدير شؤونها وأمورها المالية بمقتضى قانون خاص بها، ولا يمكن أن نقول مؤسسة طائفية أو إسلامية، بل هي كافلة لشؤون طائفة إسلامية[1].

وفي أيار 1929 قدم النائب حكمت سليمان طلباً للمجلس النيابي بإلغاء جامعة آل البيت، حيث قال: "**إنها مقتل للشبان بسبب مناهجها التي تعتمد الدروس الدينية دون العلمية وعدم توظيف خريجيها**"، إلا أن أعضاء المجلس رفضوا طلبه وفي مقدمتهم محمد جعفر أبو التمن، الذي طالب بإصلاحها ورفض فكرة إلغائها، فصوت المجلس النيابي برفض طلب النائب حكمت سليمان[2].

وفي عام 1929 قدمت وزارة الأوقاف ميزانيتها لهذا العام بمخصصات مالية قدرت بـ (1،582،600 روبية)، إلا أن اللجنة المالية قد طرحت مقترحا بإلغاء الوزارة وجعلها مديرية مرتبطة برئاسة الوزراء، وأن هذا المقترح قد لاقى ترحيبا وقبولا من السادة النواب، وذلك بهدف تقليل المبالغ المالية الممنوحة لها، وكانوا يظنون أن ذلك يعود بالفائدة الاقتصادية على البلد، وعندما عرض هذا المقترح للتصويت تمت الموافقة عليه من قبل المجلس النيابي وبالإجماع، وفي 2 تموز 1929 تم تحويل وزارة الأوقاف إلى مديرية عامة مرتبطة برئاسة الوزراء في عهد حكومة توفيق السويدي الأولى (25 آب 1929 – 19 أيلول 1929)[3].

فيما طالب النائبان (حكمت سليمان وجمال بابان) بإلغاء "جامعة آل البيت" وبينا أن منهجها "سقيم" كما لا يوجد فيها معلمون قديرون، فضلاً عن ضخامة تخصيصاتها المالية، وأضافا بأن خريجيها لا يحصلون على وظيفة، فرفض عدد من أعضاء المجلس إلغاء هذه الجامعة بإصلاحها بدلاً من "هدمها"، وهذا ما أكده النائبان محمود رامز ومحمد جعفر أبو التمن، وعندما قدم النائب حكمت سليمان مقترحاً بإلغاء جامعة آل البيت رفض من قبل أعضاء المجلس[4].

---

[2] م.م.ع، الدورة الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 13، 23 تموز 1928، ص83–85؛ الوقائع العراقية، العدد 672، آب 1928.

[3] م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 46، 29 أيار 1929، ص614–616.

[4] د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الديوان، رقم الملفة 2050/ 311، و27، ص33.

[8] م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة (46) في 26 مايس 1929، ص614–616.

النتائج:

نستنتج مما تقدم أن مشروع إقامة جامعة آل البيت في العراق كانت موضع اهتمام المجلس النيابي، مما يدل على وعيهم للمرحلة الجديدة ومتطلباتها بما قدموه من طروحات ومداخلات وتقويم لعمل السلطة التنفيذية، حيث كان لأعضاء المجلس النيابي مشاركة واسعة وكبيرة في مناقشة الموازنة المالية المخصصة لبناء الجامعة وانتقادها بسبب ضخامة الأموال التي كانت تصرف سنوياً، فضلاً عن قلة أعداد الطلبة المنتمين لها.

إضافة إلى أن مشروع إقامة الجامعة آنذاك كان سابقاً لأوانهِ بسبب ما كان يعانيه العراق من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الذي كان يشوب جميع مؤسساته، وعلى الرغم مما كانت تواجههُ الجامعة من موجة انتقاد من بعض المسؤولين والصحف المطالبين بإلغاء الجامعة، إلا أن موقف المجلس النيابي بالإجماع هو عدم إلغائها وإنما العمل على تطويرها، وهذا مما يدل على اهتمامه بكل ما يتعلق بمجال التعليم وتوسيعهِ غايةً منهُ لرفع المستوى الثقافي والعلمي للمجتمع العراقي.

من خلال ما تم عرضه اتضحت بعض النتائج التي يمكن تلخيصها كالآتي:

1. **اهتمام المجلس النيابي بمشروع جامعة آل البيت:** يدل الاهتمام الكبير من قبل المجلس النيابي بمشروع إقامة جامعة آل البيت في العراق على وعيهم بأهمية التعليم ومتطلبات المرحلة الجديدة.
2. **مشاركة أعضاء المجلس النيابي في المناقشات:** كان لأعضاء المجلس النيابي دور كبير في مناقشة الموازنة المالية الخاصة بالمشروع، بالإضافة إلى انتقاداتهم للمبالغ الضخمة التي كانت تُخصص سنويًا، رغم قلة عدد الطلاب المنتمين للجامعة.
3. **إشارة إلى التحديات السياسية والاقتصادية:** يشير البحث إلى أن مشروع إنشاء الجامعة كان في وقت غير مناسب بسبب التحديات السياسية التي كان يواجهها العراق آنذاك، مثل عدم الاستقرار السياسي والتدهور في المؤسسات العامة.
4. **موجة من الانتقادات للجامعة:** واجه المشروع العديد من الانتقادات من بعض المسؤولين والصحف، الذين طالبوا بإلغاء الجامعة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.
5. **موقف المجلس النيابي الثابت:** رغم الانتقادات الواسعة، كان موقف المجلس النيابي بالإجماع هو عدم إلغاء الجامعة، بل العمل على تطويرها وتحسينها، مما يعكس اهتمامهم بتطوير قطاع التعليم.

6. **دور التعليم في رفع المستوى الثقافي:** يشير القرار إلى أن الهدف من إنشاء جامعة آل البيت كان رفع المستوى الثقافي والعلمي للمجتمع العراقي، وهو جزء من الجهود المستمرة لتوسيع وتحسين التعليم في العراق.
7. **أهمية التعليم كمحرك للتنمية:** من خلال هذه النقاط، يتبين أن المجلس النيابي كان يعي تمامًا أهمية التعليم كأداة استراتيجية لتحفيز التنمية الثقافية والعلمية في المجتمع العراقي.

التوصيات:

1. **تعزيز دور البرلمان في القضايا التعليمية:** يُوصى بأن يكون للمؤسسات البرلمانية دور أكثر فاعلية في صياغة السياسات التعليمية، مع التركيز على توسيع آفاق التعليم العالي وتقديم الدعم المستمر للمؤسسات التعليمية لضمان استدامتها وتطورها.
2. **التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني:** يجب تعزيز التعاون بين المجلس النيابي والهيئات التعليمية والمجتمع المدني لتحقيق توافق بين السياسات التعليمية واحتياجات المجتمع.
3. **تقييم السياسات التعليمية بشكل دوري:** يُوصى بتطوير آلية لتقييم السياسات التعليمية بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان فاعليتها في تلبية احتياجات المجتمع.
4. **تعزيز دور المؤسسات التشريعية في مراقبة تنفيذ السياسات التعليمية:** يُوصى بتفعيل دور المجلس النيابي في مراقبة تنفيذ السياسات التعليمية، من خلال تشكيل لجان متخصصة تتابع سير العمل في المؤسسات التعليمية وتقيم فعالية الإصلاحات التي تم تنفيذها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. علي، أورخان محمد (1986): السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، الكويت: دار الوثائق للنشر.
2. عبد القادر، عصمت برهان الدين (2006): دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908 – 1914، بيروت: الدرار العربية.
3. أحمد، إبراهيم خليل (2005): تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516 – 1916، الموصل: مطبعة جامعة الموصل.
4. الرهيمي، علاء حسين (2007): المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول: دراسة تحليلية، بغداد: بيت الحكمة.
5. العدول، جاسم محمد (1992): الموصل في العهد الحميدي، موسوعة الموصل الحضارية، ج4، الموصل.
6. ناجي، زيد عدنان (2015): أقليات العراق في العهد الملكي: دراسة في الدور السياسي والبرلماني، لبنان.
7. النجار، جميل موسى (2001): الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد.
8. النصيري، عبد الرزاق أحمد (1990): دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908–1932، كلية الآداب، جامعة بغداد: رسالة دكتوراه غير منشورة.
9. جميل، حسين (1987): العراق شهادة سياسية 1908– 1930، لندن: دار اللام، ص91.
10. الحسني، عبد الرزاق (1956): الثورة العراقية الكبرى، قم: مطبعة سرور.
11. صحيفة العراق، العدد 124، 26 تشرين الأول 1920.
12. الأدهمي، محمد مظفر (1999): الملك فيصل الأول: دراسة وثائقية في حياته السياسية، بغداد.
13. الحسني، عبد الرزاق (1935): العراق في دوري الاحتلال والانتداب، صيدا: مطبعة العرفان، ج1.
14. الحسني، عبد الرزاق (1988): تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط7، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

15. العمر، فاروق صالح (1977): المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، بغداد: دار الحرية للطباعة.

16. أبو طبيخ، جميل محسن (2001): مذكرات محسن أبو طبيخ 1910 – 1960، بيروت: المؤسسة العربية للنشر.

17. البصير، محمد مهدي (1989): تاريخ القضية العراقية، لندن: دار اللام.

18. الأدهمي، محمد مظفر (1989): المجلس التأسيسي العراقي، ج1، بغداد.

19. المدرس، فهمي (1930): بيان موجز عن جامعة آل البيت والشعبة الدينية العالية، بغداد: مطبعة الآداب.

20. الهلالي، عبد الرزاق (2007): تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني1921–1932، بغداد: دار شؤون الثقافة آفاق عربية.

21. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1925، الجلسة (49)، في 2 حزيران 1926، ص17.14؛ ملحق بالوقائع العراقية، العدد 461 في آب 1926.

22. م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الأول 1926، الجلسة 45، 7 حزيران 1926.

23. العزاوي، عباس (1958): تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، بغداد.

24. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1337؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927.

25. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1337؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927، ص1339.

26. د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 2029/ 311، جامعة آل البيت ومدارس الأوقاف، ص26؛ ص39؛ ص27؛ ص40.

27. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1927، ص50.

28. د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2029، جامعة آل البيت ومدارس الأوقاف، و19، ص29.

29. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي 1927، الجلسة 20، 3 حزيران 1927، ص1231؛ ملحق بالعدد 570 من الوقائع العراقية لسنة 1927.

30. جريدة العراق، العدد 2502، 11تموز 1928.

31. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 16، 11 تموز 1928.

32. جريدة العراق، العدد 2504، 13 تموز 1928.

33. جريدة العراق، العدد 2504، 13 تموز 1928.

34. م.م.ع، الدورة الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 13، 23 تموز 1928، ص83–85؛ الوقائع العراقية، العدد 672، آب 1928.

35. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة 46، 29 أيار 1929، ص614–616.

36. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الديوان، رقم الملفة 2050/ 311، و27، ص33.

37. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928، الجلسة (46) في 26 مايس 1929، ص614–616.